

إعلان فتح باب الترشيحات

للدورة التاسعة لأكاديمية القانون الدستوري

آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر 2024

"الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدساتير العربية: بين النص والواقع"

الموعد النهائي لتقديم الترشيحات: 15 حزيران/يونيو 2024

تعترم المنظمة العربية للقانون الدستوري تنظيم الدورة التاسعة لأكاديمية القانون الدستوري في الفترة الممتدة بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2024) خلال 7 أيام(. وسيتم الإعلان عن التاريخ المحدد لاحقاً. وستجري أعمال الأكاديمية لهذه السنة حضورياً في إحدى العواصم العربية.

تمثل الأكاديمية جانباً من جهد يهدف إلى:

· الاستثمار العلمي وتخريج باحثين على مستوى عالٍ من التدريب قادرين على المشاركة بصورة فعالة في تطوير وتنمية الحوكمة الدستورية والبناء الديمقراطي في بلادهم وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عموماً.

· تنمية المعارف واكتساب القيم والمهارات اللازمة لإجراء بحوث علمية ذات أهمية وذات مردود تطبيقي.

أعمال الأكاديمية: سيشترك المشاركون والمشاركات في الأكاديمية في برنامج تدريبي حضورياً بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2024. بعد انتهاء البرنامج التدريبي، سيعمل كل مشارك/ة على تنفيذ مشروع مناصرة. على جميع مشاريع المناصرة أن تشمل صياغة ورقة سياسات تتعلق بموضوع الدورة التاسعة للأكاديمية بالإضافة إلى تنفيذ نشاطين على الأقل من أنشطة المناصرة لنشر محتويات الورقة (أنظر أدناه).

سيتم تلقي المشاركين والمشاركات تأطيراً وتوجيهاً من خبراء عرب ودوليين بارزين لتعزيز مهاراتهم المنهجية والبحثية والمتعلقة بالمناصرة، فضلاً عن معرفتهم العلمية بالموضوع العام. سيعمل المدربون والخبراء والمنظمة العربية للقانون الدستوري عن كثب مع المشاركين لتطوير أوراقهم ودعمهم في تنفيذ أنشطة المناصرة المتفق عليها.

أوراق السياسات: على المشاركين والمشاركات في الأكاديمية إعداد أوراقهم باللغة العربية. تتعهد المنظمة العربية للقانون الدستوري بنشر الأوراق ذات الجودة العالية والمقبولة من المحكمين في مطبوعاتها. ويشترط على أوراق السياسات أن:

- i. تركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدساتير العربية ؛
- ii. تحدّد طرق البحث المستخدمة لجمع البيانات في ما يتعلق بالجوانب التي تم مناقشتها ؛
- iii. تبلغ عن النتائج التي تم التوصل إليها بإيجاز وتستخلص استنتاجات واضحة ؛
- iv. تتضمن توصيات محددة في ما يتعلق بتلك النتائج والاستنتاجات؛ و
- v. عند الاقتضاء، أن تعتمد نهجاً مقارناً.

البحث للمناصرة

سيطلب من المشاركين والمشاركات إجراء أبحاثهم بقصد تقديم الأدلة والحجج التي يمكن استخدامها لدعم موقف معين في ما يتعلق بالأطر الدستورية التي تؤثر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتطبيقها.

إشكالية البحث: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدساتير العربية بين النص والواقع

ستبحث الأكاديمية التاسعة في :

- السوابق التاريخية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التقاليد العربية والإسلامية)؛

- صياغة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في الأحكام الدستورية؛ والعقبات التي تواجه قابليتها للتنفيذ؛ والتقدم المحرز في تنفيذ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما من قبل المحاكم؛
 - الحلول المقدمة لمخالفاتها؛ والدعاوى القضائية في الممارسة المقارنة وفي التقاليد الوطنية في المنطقة بالنسبة لتطبيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية مباشرة، بما في ذلك الدعاوى القضائية الاستراتيجية.
- أنشطة المناصرة:** على المشاركين والمشاركات في الأكاديمية تنفيذ نشاطين على الأقل من أنشطة المناصرة. ويمكن لأنشطة المناصرة أن تشمل: نشر المقالات التحريية والرأي، تنظيم مؤتمرات مع الجمهور المستهدف (بما في ذلك صناع القرار، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وما إلى ذلك)، حملات اعلامية على وسائل التواصل الاجتماعي، ممارسة الضغط مع الجمهور المستهدف، إلخ.

وعلى أنشطة المناصرة:

- i. أن تستند إلى نتائج ورقة السياسة؛
- ii. أن تكون واقعية من حيث نطاقها؛
- iii. أن تشمل تحديداً للجمهور المستهدف؛
- iv. أن تتضمن وصفاً للخطوات التي سيتم اتخاذها لتنفيذها؛ و
- v. أن تتضمن وصفاً للنتائج المقصودة والأثر المرتقب.

تقديم طلبات المشاركة في الأكاديمية

ترحب أكاديمية القانون الدستوري بطلبات الراغبين والراغبات في المشاركة في الدورة التاسعة، علماً أنه سيتم اختيار المشاركين والمشاركات من قبل لجنة تحكيم وفق معايير تنافسية، مع مراعاة التمثيل الجندري والجغرافي. يتم تشجيع النساء والباحثين من السودان، ليبيا، سوريا، العراق، تونس، لبنان واليمن بشكل خاص على الترشح.

ويتعين تحقق الشروط التالية في جميع المتقدمين:

1. إجادة اللغة العربية إجادة تامة تحدثاً وكتابة. إن إجادة لغة أخرى تمثل ميزة إضافية ؛
2. ألا تقل سن المتقدم/ة عن الثانية والعشرين، وألا تزيد عن سبعة وثلاثين عاماً. (يمكن إجراء استثناءات) ؛
3. أن يكون مقدّم/ة الطلب طالب/ة دكتوراه أو حاصل/ة على الماجستير أو الدكتوراه في الحقوق أو العلوم السياسية أو اختصاص ذي صلة بموضوع الأكاديمية لهذه السنة ؛
4. الاهتمام بالشؤون والتحولات الدستورية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خاصة في ما يتعلق بالحقوق الإجتماعية والإقتصادية في الدساتير العربية ؛
5. الالتزام بالعمل على مشروع المناصرة الخاص بهم بعد الأكاديمية. الاستعداد التام لتطوير العمل البحثي وتدقيقه وتقبل الملاحظات الفنية والعلمية من الخبراء والمراجعين والعمل على استيعابها وعلى تطوير ورقتهم بما يتوافق مع هذه الملاحظات، وتقبل التوجيه في ما يتعلق بتنفيذ أنشطة المناصرة الخاصة بهم ؛
6. الالتزام بحضور كافة جلسات الأكاديمية.

على الراغبين والراغبات تقديم طلباتهم في موعد أقصاه 15 حزيران/يونيو 2024. وينبغي أن يتضمن كل طلب:

- سيرة ذاتية ؛
- مقترح بحثي لا يتجاوز 1000 كلمة، يصف مشروع المناصرة، بما في ذلك موضوع ورقة السياسات وإشكالية البحث الذي ستتناولها، بالإضافة إلى وصف موجز لنشاطين من أنشطة المناصرة على الأقل وكيف يخطط مقدم/ة الطلب تنفيذهما ؛

· نموذج عن ورقة أو بحث أو مقال للمقدم/ة سبق نشرها، ذات صلة بالقانون الدستوري بصفة عامة أو بموضوع الأكاديمية بصفة خاصة ؛

· رسالة توصية من أحد المشرفين أو رؤساء المتقدم بالطلب الحاليين أو السابقين.

يجب إرسال طلب تقديم يتضمن كل المعلومات والبيانات والأوراق المذكورة أعلاه إلى العنوان التالي: charbel.chaaya@dustour.org مع ضرورة أن يشتمل عنوان رسالة البريد الإلكتروني على: "طلب التقديم - أكاديمية القانون الدستوري التاسعة".

لن يُنظر إلى أي طلب غير مكتمل البيانات والأوراق. وسيتمّ الاتصال فقط بمن تم اختيارهم لإجراء مقابلة.

الشؤون اللوجستية والمنحة

إنّ الأكاديمية مجانية للمشاركين والمشاركات. ستتكلّف المنظمة العربية للقانون الدستوري بتغطية جميع النفقات المتعلقة برسوم السفر، والإقامة، والمواد التعليمية، ونفقات الخبراء، والمحكّمين.

كما ستُصرف منحة لكل مشارك/ة تقوم إدارة الأكاديمية بالموافقة على نشر ورقته/ا وذلك بعد تنفيذ مشروع المناصرة والانتهاة من كتابة ومراجعة الورقة وفق تعليمات المحكّمين والحصول على الإذن بالنشر.